

## ما يحصل في العراق بسببه الحروب المتعاقبة وضعف الدولة المركزية

# مبادرة عون ليست انقلاباً على الطائف وأزمة نظام سببها عدم تنفيذ نصوص الدستور والحل بقانون انتخاب عادل أو انتخاب الرئيس من الشعب



مبادرة رئيس كتلة الإصلاح والتغيير العماد ميشال عون لا يمكن اعتبارها انقلاباً على اتفاق الطائف، فهناك أزمة نظام في لبنان نابعة من عدم تنفيذ نصوص الدستور منذ بدء العمل بالطائف، ورئيس الجمهورية يجب أن ينتج بإرادة الشعب ولبنان يعيش في فراغ رئاسي منذ عام 1990. على أن ما يهيم السعودية هو معرفة علاقة الرئيس القوي بحزب الله وبالقرار الاقتصادي.  
غير أن الخروج من الأزمة بات يتطلب حلولاً جذرية وما يطرحه العماد عون يصيب في هذا الاتجاه فهو يقول إما قانون انتخاب جديد عادل أو انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة، غير أن هناك من يري في مبادرة عون مناورة لأن النظام اللبناني ليس نظاماً رئاسياً وإنما نظام برلماني وانتخاب الرئيس من الشعب يستدعي أولاً توسيع صلاحيات الرئيس لكن هذا الأمر غير متوافر في المدى المنظور.  
إلى ذلك فإن المسيحيين في صراع وجودي، وما يحدث في المنطقة يستهدف تهجيرهم. ومنذ نكبة فلسطين الأحداث تتوالى وتستهدف الوجود المسيحي، ولهذا فالمسيحيون في حالة دفاع عن وجودهم وهم لن يقبلوا بعد الآن اتهامهم بالارتهاج للغرب.  
أما إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام فهو فصل بين مرحلتين، مرحلة ما قبل سايكس بيكو وما بعدها، وداعش فتح كل الاحتمالات وهي لا حدود لها وتضع كل الدول في المنطقة في مواجهته. وما يحدث في العراق بسببه الحروب المتعاقبة التي شهدتها وأدت إلى ضعف الدولة المركزية.  
غير أن ما حصل كشف الأفتعة ومن كان يتهم النظام في سورية بإنشاء داعش يعيد النظر بمواقفه، وهو بات مقتنعاً بأن هناك بيئة حاضنة لداعش وغيره من التنظيمات.  
إلى ذلك فإن العراق وهو يواجه خطر داعش يواجه أيضاً استحقاق اختيار رئيس للحكومة المقبلة وهو ما يشكل معضلة في ظل التباين في مواقف الكتل النيابية وسط تأكيد بأن رئيس الحكومة يجب أن يحظى بموافقة جميع الأطراف وكذلك فإن الحكومة يجب أن تمثل كل الأطراف وهو أمر ليس سهل التحقق في هذه الظروف التي يشهدها العراق.

اعتبر أن «المطلوب اليوم من الغرب عدم استعمال المسيحي كحطب لوقود مشاريعه وزيارته الجبابرة للأراضي المقدسة هدفها الأساسي كان دعم المسيحيين وتبنيهم بهذه المنطقة وتشجيعهم للانتقال على أنفسهم». ورأى سعد في احتتام حديثه التلفزيوني «أن انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان مرتبط بالوضع الإقليمي، ويجب عدم اتهام فريق من الأصدقاء بالتعطيل، معتبراً «أن التسوية الكبرى في الملفات، خصوصاً الملف السوري، لم تتجز بعد»، لافتاً إلى أنه من المفروض أن تكون واقعياً والخلاف في المنطقة عمودي لم يصل اتفاق أميركي - إيراني حول البرنامج النووي والملف السوري والمف العراقي». واستبعد الوصول إلى رئيس في لبنان «حتى نضج الاتفاق على الملفات المذكورة، داعياً «الجميع في هذه الحالة للتريث وعدم تعطيل مؤسسات الدولة بظل الفراغ الرئاسي والنيابي وعدم الاستعجال بالتعطيل».

قال النائب عن كتلة التغيير والإصلاح زياد أسود: «إن الوضع اللبناني لا يقارن بالوضع السوري بغض النظر عما يقال وما نسمع عن هذا الصراع»، مشيراً إلى أن «السؤال ما هو الحل؟ الناس هي التي تحل كل ما هو عالق. فلماذا تأتي بمن يصنع الحل؟» وأضاف: «اليوم هناك فرصة بأن تترك اللبنانيين عبيدوا صياغة موقفهم، هل تستطيع أن تحجز 220 نائباً؟ ممكن لكن لا تستطيع إرهاب الشعب أو حجزه»، وأشار إلى أن «توسيع الدائرة ووضع كل الأسئلة على الطاولة هو الذي يحل الأزمة، والحل إما بقانون الانتخاب الموازنة بين جميع الطوائف، أو ندع الشعب اللبناني هو الذي يمسك زمام المبادرة ويتهيأ هذه الجدلية العقيمة بسبب خلل في تركيبة النظام غير المتوازنة».

اعتبر نائب رئيس مجلس النواب السابق أيلي الفرزلي «أن مبادرة الجنرال عون هي قرار واقتراح من رجل سياسي بالبلد والمبادرة تنص على أمور دستورية ولا يمكن اعتبارها انقلاباً على الطائف». واعتبر «أن هناك أزمة نظام بسبب عدم تنفيذ نصوص الدستور منذ اتفاق الطائف إلى يومنا هذا»، مشيراً إلى «أن هناك اعتداءات على حقوق المسيحيين الدستورية لذلك نحن نطالب بالجلوس إلى طاولة الحوار وحل المشاكل الأساسية بالبلد وإيقاف الضغط على حقوق المسيحيين»، مضيفاً: «الدستور واضح والتشوه هو في عقل السلطة السياسية»، وقال الفرزلي: «إن مسألة الرئاسة تصنع في كل الأزمات ما عدا لبنان وهذا أمر طبيعي، فالرئيس يجب أن ينتج بإرادة الشعب اللبناني واستمرار الوضع كما هو غير سليم»، واعتبر «أن مسألة رئاسة الجمهورية لا تتعلق بالانتخابات نفسها بل بتحديد مفهوم الشراكة والوحدة الوطنية»، مؤكداً «أن لبنان يعيش بالفراغ الرئاسي منذ 1990 إلى هذا اليوم، ومركز الرئاسة شاغرة، وتساءل: «كيف لرئيس جمهورية أن يقبل باستمرار قانون الانتخابات الحالي ويتأمر على بقائه ولا يكون هناك فراغ».

اعتبر عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب سبوح داغر: «إن مبادرة رئيس «كتلة التغيير والإصلاح» العماد ميشال عون ليست طرحاً جدياً بل مناورة إعلامية، وهي ليست بحجم المبادرة، وأن ورود الفعل عليها تحمّلها أكثر من حجمها»، ووصفها بأنها «رد فعل للخروج من الضغط الذي صب على العماد عون في ظل الفراغ الرئاسي من أجل انتخاب الرئيس»، وأضاف «أن نظام لبنان هو برلماني، فالنواب هم الذين ينتخبون الرئيس وليس الشعب، والمبادرة ستنتقل إلى نظام رئاسي وهذا غير متاح حالياً في لبنان لأن الرئيس لا يملك تلك الصلاحيات الموجودة في الأنظمة الرئاسية»، موضحاً أنه «يتوجب ألا توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية حتى يقوم الشعب اللبناني بانتخاب الرئيس، ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق في المستقبل المنظور في ظل الوضع الحالي في البلاد»، ورأى أنه «على عون تقديم هذا الطرح كمشروع قانون لزيادة الصلاحيات»، وأشار داغر إلى أنه «في حال تطبيق مبادرة العماد عون فإن هذا يعني فوزه بالاستحقاق الرئاسي لأن 70 في المئة من اللبنانيين ليسوا من المسيحيين، ففي المرحلة الأولى من مبادرة العماد سيقوم المسيحيون باختيار المتنافسين، في حين في المرحلة الثانية سيقوم باقي اللبنانيين بالانتخاب، وبالتالي هذا يعني فوز العماد عون بالرئاسة في حال نجاح الاقتراح»، مضيفاً أنه «في هذه الحالة سيكون الرئيس منتخب من قبل الأكثرية المسلمة وليس من قبل المسيحيين». وأكد داغر أن «الحل الوحيد هو مشاركة المرشحين في جلسة الانتخاب، على دورات عدة وصولاً إلى انتخاب الرئيس».

قال عضو كتلة التغيير والإصلاح زياد أسود: «إن الوضع اللبناني لا يقارن بالوضع السوري بغض النظر عما يقال وما نسمع عن هذا الصراع»، مشيراً إلى أن «السؤال ما هو الحل؟ الناس هي التي تحل كل ما هو عالق. فلماذا تأتي بمن يصنع الحل؟» وأضاف: «اليوم هناك فرصة بأن تترك اللبنانيين عبيدوا صياغة موقفهم، هل تستطيع أن تحجز 220 نائباً؟ ممكن لكن لا تستطيع إرهاب الشعب أو حجزه»، وأشار إلى أن «توسيع الدائرة ووضع كل الأسئلة على الطاولة هو الذي يحل الأزمة، والحل إما بقانون الانتخاب الموازنة بين جميع الطوائف، أو ندع الشعب اللبناني هو الذي يمسك زمام المبادرة ويتهيأ هذه الجدلية العقيمة بسبب خلل في تركيبة النظام غير المتوازنة».

اعتبر نائب رئيس مجلس النواب السابق أيلي الفرزلي «أن مبادرة الجنرال عون هي قرار واقتراح من رجل سياسي بالبلد والمبادرة تنص على أمور دستورية ولا يمكن اعتبارها انقلاباً على الطائف». واعتبر «أن هناك أزمة نظام بسبب عدم تنفيذ نصوص الدستور منذ اتفاق الطائف إلى يومنا هذا»، مشيراً إلى «أن هناك اعتداءات على حقوق المسيحيين الدستورية لذلك نحن نطالب بالجلوس إلى طاولة الحوار وحل المشاكل الأساسية بالبلد وإيقاف الضغط على حقوق المسيحيين»، مضيفاً: «الدستور واضح والتشوه هو في عقل السلطة السياسية»، وقال الفرزلي: «إن مسألة الرئاسة تصنع في كل الأزمات ما عدا لبنان وهذا أمر طبيعي، فالرئيس يجب أن ينتج بإرادة الشعب اللبناني واستمرار الوضع كما هو غير سليم»، واعتبر «أن مسألة رئاسة الجمهورية لا تتعلق بالانتخابات نفسها بل بتحديد مفهوم الشراكة والوحدة الوطنية»، مؤكداً «أن لبنان يعيش بالفراغ الرئاسي منذ 1990 إلى هذا اليوم، ومركز الرئاسة شاغرة، وتساءل: «كيف لرئيس جمهورية أن يقبل باستمرار قانون الانتخابات الحالي ويتأمر على بقائه ولا يكون هناك فراغ».

كشفت عضو في التحالف الوطني العراقي عصام كاظم الفيالي أن «هناك ثلاثة مرشحين لرئاسة الحكومة المقبلة في العراق، هم نوري المالكي وعادل عبد المهدي واحمد التيشلي»، مشيراً إلى أن «التحالف يتحفظ على رئاسة أسامة النجيفي للبرلمان بعد انقلاب الموصل الفاشل، ولا يتحفظ على سليم الجبوري». وقال: «هناك جملة من الاجتماعات كانت تجري على قدم وساق، وكان هناك أكثر من 5 مرشحين، واليوم أصبحوا ثلاثة».

رأى عضو لجنة الشؤون السياسية في تيار «المردة» المحامي شادي سعد «أن إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام هو فصل بين مرحلتين، مرحلة ما قبل سايكس بيكو، وما بعدها، فداعش فتحت كل الاحتمالات وهذه التنظيمات لا حدود لها، وهي تضع كل دول المنطقة في مواجهتها». وقال سعد: «اليوم نحن مدعوون كلبنايين إلى تحديد بلدنا وأن نوقف المهاترات الصغيرة وكيل الاتهامات والسيالات العقيمة حتى نتتمكن من تجنب بلدنا الأخطار التي تحدد بالمنطقة ككل».

اعتبر نائب رئيس مجلس النواب السابق أيلي الفرزلي «أن مبادرة الجنرال عون هي قرار واقتراح من رجل سياسي بالبلد والمبادرة تنص على أمور دستورية ولا يمكن اعتبارها انقلاباً على الطائف». واعتبر «أن هناك أزمة نظام بسبب عدم تنفيذ نصوص الدستور منذ اتفاق الطائف إلى يومنا هذا»، مشيراً إلى «أن هناك اعتداءات على حقوق المسيحيين الدستورية لذلك نحن نطالب بالجلوس إلى طاولة الحوار وحل المشاكل الأساسية بالبلد وإيقاف الضغط على حقوق المسيحيين»، مضيفاً: «الدستور واضح والتشوه هو في عقل السلطة السياسية»، وقال الفرزلي: «إن مسألة الرئاسة تصنع في كل الأزمات ما عدا لبنان وهذا أمر طبيعي، فالرئيس يجب أن ينتج بإرادة الشعب اللبناني واستمرار الوضع كما هو غير سليم»، واعتبر «أن مسألة رئاسة الجمهورية لا تتعلق بالانتخابات نفسها بل بتحديد مفهوم الشراكة والوحدة الوطنية»، مؤكداً «أن لبنان يعيش بالفراغ الرئاسي منذ 1990 إلى هذا اليوم، ومركز الرئاسة شاغرة، وتساءل: «كيف لرئيس جمهورية أن يقبل باستمرار قانون الانتخابات الحالي ويتأمر على بقائه ولا يكون هناك فراغ».